

بعثة متابعة إعادة الانتخابات الرئاسية في جمهورية مصر العربية التابعة للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا

بيان مرحلة ما بعد الانتخابات 28 يونيو 2012

● المقدمة:

تحت مظلة القواعد التي وضعتها اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية، نشر المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا بعثة لمتابعة المرحلة الأولى والثانية من الانتخابات الرئاسية بجمهورية مصر العربية. وبعد رحيل متابعي المعهد قصيري الأجل في 19 يونيو 2012، ظل المتابعين الميدانيين طويلي الأجل في المحافظات المختارة لمتابعة المراحل الأخيرة لعملية تجميع النتائج ومرحلة الشكاوى ومرحلة الانتهاء من النتائج وإعلانها.

ظلت البيئة السياسية في مصر مضطربة خلال الفترة ما بين إقامة إعادة الانتخابات وحتى الإعلان الرسمي للنتائج حيث استمر قانون الضبطية الذي أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة قبل الانتخابات. وقد تزايدت الاضطرابات السياسية في هذه الفترة إزاء صدور الإعلان الدستوري المكمل عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة لتقييد سلطات رئيس جمهورية مصر العربية المنتخب بالإضافة إلى التظاهرات التي أعقبته. كما أن تأخير إعلان النتائج الانتخابية (من الخميس 21 يونيو وحتى الأحد 24 يونيو) وإعلانات الفوز غير الرسمية من قبل كلا من المرشحين قد سببا توترًا في المناخ السياسي.

يغطي بيان ما بعد مرحلة الانتخابات الفترة ما بين 19 يونيو 2012 (بعد إصدار البيان الأولي للبعثة تعليقًا على جولة إعادة) حتى 26 يونيو 2012 (ليمتد 48 ساعة بعد الإعلان الرسمي لنتائج الانتخابات الصادر عن اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية). ويعتمد تقييم المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا للانتخابات الرئاسية على الإطار الدستوري والقانوني والنظامي لمصر وإعلان الاتحاد الإفريقي للمبادئ التي تحكم الانتخابات الديمقراطية في أفريقيا وإعلان مبادئ مراقبة الانتخابات الدولية ومبادئ الإدارة الانتخابية والرصد والمراقبة.

توصلت بعثة المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا بناءً على المراقبة الميدانية لفريق عمل المعهد والبيانات الصحفية الصادرة عن اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية واجتماع مع اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية ومشاورات بعثة المعهد مع الأطراف المعنية خلال مرحلة ما بعد الانتخابات الرئاسية إلى النتائج التالية:

1. تجميع النتائج:

تلعب عملية تجميع النتائج دورًا مصيريًا في أي انتخابات وتتطلب قدرًا عاليًا من الشفافية والدقة لضمان ثقة الأطراف المتنافسة والأطراف المعنية الأخرى ونزاهة سير العملية. عند اكتمال فرز الأصوات داخل مراكز الاقتراع، تقوم اللجان العامة الفرعية بتجميع النتائج من مراكز الاقتراع على حدا حيث يقوم كل قاضي بتسليم نتائج مركز الاقتراع الذي يرأسه للجنة الفرعية العامة التابع لها وبعد ذلك يتم إحالة النتائج المُجمعة من اللجان العامة الفرعية إلى مقر اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية في القاهرة.

عقب فرز الأصوات في اليوم الثاني للانتخابات، غطت فرق المتابعة بالمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا عملية التجميع داخل اللجان العامة الفرعية في 13 محافظة. كان من دواعي سرور البعثة ملاحظة أن وكلاء المرشحين والمتابعين المستقلين ووسائل الإعلام قد تم السماح لهم بمتابعة عملية التجميع دون أي قيود. كما تشيد البعثة بجهود اللجنة العليا للانتخابات لخلق بيئة منظمة تتيح الفرصة لسهولة متابعة هذه المرحلة المصيرية وهذا تقدم ملحوظ في عملية التجميع مقارنة بالمرحلة الأولى للانتخابات الرئاسية. وقد لاحظت البعثة أيضًا تواجد أفراد الأمن الفعال بجميع مراكز التجميع التي تم زيارتها. أُجريت عملية التجميع يدويًا باستخدام الآلات الحاسبة في كل المراكز التي تم زيارتها إلا أنها ظهرت بشكل منظم متسم بالشفافية ولكنه يفتح المجال لوجود أخطاء بشرية. أعلنت اللجان العامة الفرعية النتائج مباشرة بعد اكتمال عملية التجميع وتم تسليم وكلاء المرشحين صور من نتائج التجميع.

وعلى الرغم من ذلك، لاحظت البعثة منع دخول وكلاء المرشحين والمتابعين المستقلين إلى قاعة مركز التجميع في مقر اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية بالقاهرة. وقد أدى ذلك لعدم تمكن البعثة من متابعة عملية وضع اللمسات الأخيرة للنتائج في القاهرة. كما سبب منع دخول وكلاء المرشحين في خلق أجواء من الشك بين المرشحين وأنصارهم. ينبغي على اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية الاسترشاد بهيئات الإدارة الانتخابية الأخرى لأن معظمهم يسمح بتواجد المصريح لهم من الأفراد كوسائل الإعلام ومندوبي الأحزاب السياسية ومراقبي الانتخابات داخل مراكز تجميع النتائج حيث يساهم ذلك في خلق شفافية في عملية جدولة النتائج.

2. عملية الشكاوى:

أكدت البعثة في بياناتها السابقة للجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية على أهمية حل المنازعات الانتخابية حيث يعد جانبًا شديد الأهمية من الدورة الانتخابية ويؤثر تأثيرًا كبيرًا على نتيجة الانتخابات. وفي هذا الصدد، تكرر البعثة الدعوة لتواجد كيان مستقل مسئول عن حل المنازعات الانتخابية.

قدمت مقرات الحملات الانتخابية في القاهرة شكاوى مرشحين من مختلف المحافظات إلى اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية والتي تنسم قراراتها بالنهائية وعدم قابليتها للنقض على النحو المنصوص عليه في المادة 28 من الاعلان الدستوري في مارس 2011.

تم عقد اجتماع بين مسؤولي اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية والبعثة يوم الجمعة 22 يونيو 2012 بالمقر الرئيسي للجنة لتأكيد أنه قد تم تقديم أكثر من 400 شكوى من كلا المرشحين بعد الانتخابات. ومن ثم، واجهت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية تحدي دراسة تلك الشكاوي في أربعة أيام فقط حيث أنه تم تحديد موعد إعلان النتائج مبدئياً في 21 يونيو. ولكن نظراً لعدد الشكاوي المقدمة والوقت اللازم لدراستها، تم تأجيل الإعلان الرسمي للنتائج إلى 24 يونيو.

تم تشكيل لجنة مكونة من أربعة قضاة لدراسة الشكاوي المقدمة حيث يتعين على كل قاضٍ بها تناول أكثر من 100 شكوى تقريباً. شملت الشكاوي بلاغات ضد حملات انتخابية غير قانونية وشراء أصوات والتصويت الجماعي ومنع الناخبين من الإدلاء بأصواتهم والتباين في عدد المدلين بأصواتهم مقارنة بعدد الناخبين المدرج بكشوف مراكز الاقتراع وأخطاء الفرز والتباين في نتائج مراكز الاقتراع مقارنة بنتائج التجميع.

وبهذا الصدد، كررت البعثة الاعراب عن مخاوفها إزاء عدم مطابقة أوراق التصويت خلال عملية التجميع¹ وكان لهذا التباين في تلك المرحلة تأثيراً قاطعاً على جدولة النتائج النهائية. بالإضافة إلى ذلك، تؤكد شكوى التباين في عدد الأصوات المدلاه مقارنة بعدد أصوات الناخبين المدرجة ببعض المراكز على ما أعربته البعثة من قلق في بيانها الأولي حول ضرورة وجود نسخ من سجل الناخبين لدى الأحزاب السياسية والمرشحين.

تم تحليل كل شكوى وفقاً للإطار القانوني وتم تقديم التعليقات إلى رئيس اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية لاتخاذ القرار النهائي. أفادت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية أنه قد تم حل الشكاوي المقدمة بخصوص التباين في نتائج مراكز الاقتراع ونتائج التجميع عن طريق إعادة فرز الأصوات. كما أعلنت اللجنة أنه قد تم حل الشكاوي المقدمة بخصوص التباين في عدد الأصوات المدلاه مقارنة بعدد أصوات الناخبين المدرجة بمراكز الاقتراع عن طريق إلغاء نتائج مراكز الاقتراع المعنية. وتواجد مندوبي المرشحين لدى قضاة اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية المسؤولين عن عملية إعادة فرز الأصوات. كما حضر متابعي المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا إعادة الفرز يوم الجمعة 22 يونيو 2012 في المقر الرئيسي للجنة العليا للانتخابات الرئاسية²

لاحظت البعثة مشاركة وكلاء المرشحين في إعادة الفرز بشكل فعال والإعراب عن اعتراضاتهم خلال العملية.

ومن الجدير بالذكر والثناء أنه قد تم السماح لوكلاء المرشحين والمتابعين المستقلين بحضور إعادة الفرز حيث تشدد البعثة على ضرورة السماح لوكلاء المرشحين والمتابعين المستقلين بحضور عملية التجميع بكل مراحلها.

¹ تم تسليط الضوء على هذا الصدد في البيان الأولي لإعادة الانتخابات

² في يوم 22 يونيو 2012، حضر فريق القاهرة التابع للمعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا إعادة فرز الأصوات في محافظة أسيوط، قسم شرطة أول، مراكز

3. إعلان النتائج وتقبلها:

وفقاً للمادة 28 من الإعلان الدستوري والمادة 8 من قانون رقم 174 لسنة 2005 لتنظيم الانتخابات الرئاسية، تؤول صلاحيات إعلان النتائج الرسمية للانتخابات الرئاسية إلى اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية فقط.

تأسف البعثة لرصد إعلان كلا المرشحين لنتائج الانتخابات جهراً قبل إعلانها رسمياً مدعيًا كلاً منهما بفوزه في الانتخابات وما تلتها من احتفالات النصر التي أقامها كلا المرشحين وأنصارهم قد زادت من حدة التوتر السياسي الذي ظهر قبل الإعلان الرسمي للنتائج بأيام.

أعلنت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية عن النتائج الرسمية يوم الأحد 24 يونيو 2012 حيث فاز محمد مرسي بمجموع أصوات 13,230,131 (51.73%) صوتاً صحيحاً مقابل 12,347,380 (48.27%) صوتاً صحيحاً لأحمد شفيق. وعقب إعلان النتائج رسمياً، استقال الرئيس المنتخب محمد مرسي من حزب الحرية والعدالة وأوضح أنها تحية للشعب المصري ليؤكد لهم احترامه لجميع قطاعات المجتمع. وبناءً على النتائج الرسمية، شاركت 51.85% من الأصوات المدرجة في جولة الإعادة.

لاحظت البعثة قبول المرشحين للنتائج وسيادة جو الاحتفال بعد الإعلان الرسمي للنتائج. كما تشيد البعثة بمشاركة شعب جمهورية مصر العربية الحماسية في الانتخابات المصرية التي ترسم مستقبل هذا البلد.

4. التوصيات:

في ضوء النتائج المذكورة أعلاه، توصي البعثة بالتالي:

- **الإصلاحات الانتخابية:** توصي البعثة بتعديل قانون الانتخابات الرئاسية لتمكين السلطة الانتخابية من منح نسخ كشوف الناخبين إلى الأحزاب السياسية المتنافسة والمرشحين قبل الانتخابات الرئاسية.
- **استخدام الحبر الثابت بشكل دائم وأساسي:** لتجنب إدعاءات المرشحين بتعدد التصويت خلال عملية الشكاوى، تؤكد البعثة على توصياتها بتطبيق استخدام الحبر الثابت بشكل أساسي ودائم كما تؤكد على أهمية غمس أصبع الناخب في الحبر الثابت لدى وصوله إلى مركز الاقتراع.
- **مطابقة أوراق التصويت:** تؤكد البعثة على توصيتها بأهمية مطابقة أوراق التصويت التي تم الإدلاء بها في مراكز الاقتراع قبل فرز الأصوات. قد ينتج عن ذلك بعض التباينات التي قد تؤدي إلى إلغاء نتائج بعض مراكز الاقتراع.
- **السماح بحضور نتائج عملية التجميع:** توصي البعثة بفتح الباب لمندوبي المرشحين المتنافسين والمتابعين المستقلين ووسائل الإعلام لحضور عملية التجميع بكل مراحلها وذلك لضمان الشفافية بما في ذلك المرحلة النهائية المحلية.

5. الخاتمة:

بناءً على ما توصلت إليه بعثة متابعة المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا من نتائج حول الجولة الأولى والثانية من الانتخابات الرئاسية وخلال مرحلة ما بعد الانتخابات، تشهد البعثة بأن هذه الانتخابات قد عقدت بصورة ضمنت أن نتيجة العملية كانت تعكس اختيار الشعب المصري على الرغم من الغموض الدستوري والسياسي الذي تمت فيه الانتخابات.

تشيد البعثة بجهود اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية لضمان ثقة كلا من المرشحين خلال العملية الانتخابية وأن نتيجة الانتخابات عكست إرادة الشعب المصري.

لاحظت البعثة أنه تظل هنالك عدد من القضايا السياسية والدستورية المحورية التي تتحدى منح وصاية الشعب للرئيس المنتخب من خلال هذه الانتخابات، بالأخص، غياب الدستور والبرلمان ونقل السلطات التشريعية والتنفيذية للمجلس الأعلى للقوات المسلحة من خلال الإعلان الدستوري المكمل الصادر في اليوم الثاني من الانتخابات. ولهذا تأمل البعثة أن يعمل شعب مصر تحت قيادة الرئيس المنتخب بشكل بناء تجاه عمله تأسيس دستور شامل وشفاف. ومن المفترض أن يضع الدستور الجديد قاعدة لتطبيق القانون والحوكمة الجيدة ويضمن حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع وحقوق المرأة والأقليات بالإضافة إلى حماية فصل السلطات.

نبذة عن المعهد الانتخابي:

تأسس المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا عام 1996 وصار أحد المنظمات الرائدة في مجال الانتخابات والديمقراطية في أفريقيا، وقد تحول المعهد الانتخابي من مجرد منظمة غير حكومية تعمل في مجال الانتخابات في جنوب القارة الأفريقية إلى منظمة أكثر تنوعاً تعمل في جميع أنحاء القارة مع شركاء محليين وإقليميين وأفارقة وعالميين. ومن الجدير بالذكر أن نشاط المعهد لا يقتصر على الانتخابات وحدها، بل يمتد ليغطي مجالات الديمقراطية والحوكمة التي تتضمن تنمية الأحزاب السياسية وإدارة الصراعات والدعم التشريعي والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران والحكم المحلي واللامركزية. يقع المقر الرئيسي للمعهد الانتخابي في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا، بالإضافة إلى مكاتب أخرى حالية وسابقة للمعهد في العديد من البلدان التي تتضمن أنجولا، وبوروندي، وتشاد، وساحل العاج، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكينيا، ومدغشقر، وموزمبيق، والسودان، وزيمبابوي مما يعكس قدرة المعهد على تغطية القارة جغرافياً.

مقر البعثة في القاهرة: الدور 22 – البرج الشمالي - أبراج نيل سيتي
لمزيد من المعلومات حول البعثة، برجاء الاتصال بالمدير الميداني – جاستين دوا على:
هاتف: +202 24618521, +01014587159 (+2)
بريد إلكتروني: justin@eisa.org.za